قراءة في حديث الإثني عشر أميرا أو خليفة

قلت أكثر من مرة إن الأحاديث الصحيحة الواردة في مناقب سيدنا علي ﷺ تؤكد فضله وسابقته في الإسلام وعطاءه الكبير من أجله، غير أنها لا تثبت ما يقوله الشيعة الإمامية من أن الله تعالى جعل الحكم والخلافة في سيدنا علي وولديه الحسن والحسين ﷺ، ثم في تسعة من ذرية الحسين، أحدهم حي يرزق ومختف عن أنظار الناس منذ أكثر من ألف ومئتي عام.

يحتج الشيعة الإمامية بحديث آخر للنبي ﷺ، في غير باب مناقب سيدنا علي ﷺ وفضائله، ويقولون إنه دليل على صحة مذهبهم.

قال محمد الحسين آل كاشف الغطاء: "القول بالإثني عشر ليس بغريب عن أصول الإسلام وصحاح كتب المسلمين، فقد روى البخاري وغيره في صحيحه حديث الإثني عشر خليفة، بطرق متعددة منها بسنده عن النبي ﷺ إن هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثنا

عشر خليفة، قال ثم تكلم بكلام خفي عليَّ. فقلت لأبي: ما قال؟ قال: كلهم: كلهم من قريش. وروي أيضا: لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً، وروي أيضا لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة، وما أدري من هؤلاء الإثني عشر؟". (انتهى النقل. المصدر: أصل الشيعة وأصولها. ص ٦٣)

عدت إلى صحيح البخاري فوجدت الرواية كما يلي: "حدثني محمد بن المثنى حدثنا غندر حدثنا شعبة عن عبد الملك سمعت جابر ابن سمرة قال سمعت النبي ﷺ يقول يكون اثنا عشر أميراً، فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبي إنه قال كلهم من قريش".

وأخرج مسلم الحديث في صحيحه بست روايات متقاربة، منها قوله: "حدثنا ابن أبي عمر حدثنا سفيان عن عبد الملك بن عمير عن جابر بن سمرة قال: سمعت النبي ﷺ يقول: لا يزال أمر الناس ماضيا ما وليهم اثنا عشر رجلاً. ثم تكلم النبي ﷺ بكلمة خفيت علي فسألت أبي ماذا قال رسول الله ﷺ فقال كلهم من قريش. وحدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا أبو عوانة عن سماك عن جابر بن سمرة عن النبي ﷺ بهذا الحديث ولم يذكر لا يزال أمر الناس ماضيا".

وروى مسلم عن جابر بن سمرة أيضا الحديث بهذا اللفظ: "قال: دخلت مع أبي على النبي ﷺ فسمعته يقول إن هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة. قال ثم تكلم بكلام خفي عليَّ. قال فقلت لأبي ما قال؟ قال كلهم من قريش". وروى مسلم الحديث بصياغات أخرى مشابهة.

رجح جمهور من علماء الإسلام أن في الحديث إشارة إلى أن أمر الدولة الإسلامية كان في خير وعز إلى غاية الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز، وأخرجوا حاكمين اثنين فقط من قائمة الحكام الذين تولوا منصب الخلافة من أبي بكر الصديق إلى عمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما.

أما الشيعة الإمامية فقالوا إن الحديث يعني أئمتهم الإثني عشر. غير أن هذا التأويل لا يستقيم لأنه لم يحكم من الأئمة الإثني عشر للشيعة إلا سيدنا علي ﷺ، وسيدنا الحسن لنحو ستة أشهر بعد وفاة والده. أما البقية فلم يحكموا.

وفي كل الأحوال، علينا أن نركز على جوهر الموضوع، والمسألة الأساسية في الخلاف بين السنة والشيعة. لذلك أقول: ليس في هذا الحديث بروايته عند البخاري، أو برواياته عند مسلم، ما يدلنا على أن الحكم في الدولة الإسلامية ينتقل بعد وفاة رسول الله ﷺ، إلى سيدنا علي، فالحسن، فالحسين ﷺ، ثم في تسعة من ذرية الحسين، أحدهم حي يرزق ومختف عن أنظار الناس منذ أكثر من ألف ومئتي عام.

والدليل الواضح الجلي على أن هذا التأويل للحديث غير جائز، هو ما جاء في عدد من الأحاديث الأخرى التي أخرجها الإمام البخاري في صحيحه عن أمر الخلافة والإمارة والحكم. الإمام البخاري هو راوي الحديث الذي يشير إليه صاحب "أصل الشيعة وأصولها" ويحتج به كثير من علماء الشيعة على صحة نظريتهم، ومن الواجب إذن دعوتهم لقبول الأحاديث الأخرى التي أخرجها الإمام البخاري في الموضوع ذاته.

من هذه الأحاديث التي أوردها البخاري في صحيحه:

- حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد عن الجعد عن أبي رجاء عن ابن عباس يرويه قال: "قال النبي ﷺ: من رأى من أميره شيئا فكرهه فليصبر فإنه ليس أحد يفارق الجماعة شبرا فيموت إلا مات ميتة جاهلية".

- حدثنا مسدد حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله حدثني نافع عن عبد الله رضي الله عنه: عن النبي ﷺ قال السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة".

- حدثنا عبد العزيز بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال: أتت النبي ﷺ امرأة فكلمته في شيء فأمرها أن ترجع إليه قالت يا رسول الله أرأيت إن جئت ولم أجدك كأنها تريد الموت قال إن لم تجديني فأتي أبا بكر".

هذه الأحاديث كلها لا يمكن أن تتفق مع ما يعتقد به الشيعة الإثني عشرية في أمر الحكم والإمامة، إذا كان النبي ﷺ أوضح أن الحكم في الدولة الإسلامية ينتقل بعد وفاته إلى سيدنا علي، فالحسن، فالحسين، رضي الله عنهم، ثم في تسعة من ذرية الحسين، أحدهما حي يرزق ومختف عن أنظار الناس منذ أكثر من ألف ومئتي عام، إذا كان نبينا عليه الصلاة والسلام قد أوضح هذا الأمر للناس، وبين لهم أن هؤلاء الأئمة معصومون لا يخطئون، فلم يدعو الناس لطاعة الحاكم ما لم يؤمروا بمعصية؟ هل يصدر الأمر بالمعصية عن الحاكم المعصوم؟

ثم كيف يستقيم توجيهه للمرأة بالرجوع إلى أبي بكر ﷺ إذا لم تجده هو عليه الصلاة والسلام، مع نظرية الإمامة عند الشيعة الإثني عشرية؟

وفي صحيح الإمام مسلم أحاديث نبوية شريفة أخرى تعارض تماما ما يقوله الشيعة من أن النبي ﷺ أوضح أن الحكم في الدولة الإسلامية ينتقل بعد وفاته إلى سيدنا علي، فالحسن، فالحسين، رضي الله عنهم، ثم في تسعة من ذرية الحسين، أحدهم حي يرزق ومختف عن أنظار الناس منذ أكثر من ألف ومئتي عام.

منها مثلا:

- عن أبي سعيد الخدري قال: "قال رسول الله ﷺ: إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما".

تعليق: واضح أن هذا الحديث لا ينسجم مع نظرية الشيعة الإمامية لأنه يعلم المسلمين كيفية التعامل في حالة حصول البيعة لخليفتن متنازعين على الحكم في وقت واحد، وعند الشيعة أن الأمر محسوم للأئمة الإثني عشر وحدهم.

- عن عوف بن مالك عن رسول الله ﷺ قال: "خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ويصلون عليكم وتصلون عليهم وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم قيل يا رسول الله أفلا ننابذهم بالسيف فقال لا ما أقاموا فيكم الصلاة وإذا رأيتم من ولاتكم شيئا تكرهونه فاكرهوا عمله ولا تنزعوا يداً من طاعة".

ـ عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال ستكون أمراء فتعرفون وتنكرون فمن عرف (وفي رواية من كره) برئ ومن أنكر سلم ولكن من رضي وتابع (أي الإثم والعقوبة عليه). قالوا أفلا نقاتلهم قال: لا ما صلوا".

تعليق: واضح أن الحديثين السابقين لا يتفقان مع نظرية الشيعة الإمامية لأنهما يعلمان المسلمين كيفية التعامل مع الأئمة المكروهين من قبل الأمة، وغير الصالحين، وعند الشيعة أن الأئمة معصومون لا يخطئون.

ـ عن أبي حازم قال قاعدت أبا هريرة خمس سنين فسمعته يحدث عن النبي ﷺ قال: "كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء كلما هلك نبي خلفه نبي وإنه لا نبي بعدي وستكون خلفاء تكثر قالوا فما تأمرنا قال: فوا (أمر بالوفاء) ببيعة الأول فالأول وأعطوهم حقهم فإن الله سائلهم عما استرعاهم".

تعليق: واضح أن هذا الحديث لا ينسجم مع نظرية الشيعة الإمامية لأنه يخبر المسلمين بأن الحكم من بعده سيتم تداوله بين كثرة من الخلفاء.

ـ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "إنما الإمام جُنَّة يقاتل من ورائه ويتقى به فإن أمر بتقوى الله عز وجل وعدل كان له بذلك أجر وإن يأمر بغيره كان عليه منه".

تعليق: وهذا الحديث أيضا يدل على أن الإمام في الدولة المسلمة

قد يكون تقيا عادلا، وقد لا يكون كذلك، وبذلك فإنه (أي الحديث الشريف) لا ينسجم مع نظرية الشيعة الإمامية التي تقول بأن الأئمة معينون من قبل الله تعالى ومعصومون لا يخطئون.

والخلاصة من هذه الروايات كلها أنه ليس في هذا الحديث الذي أخرجه الإمام البخاري بهذا النص: يكون اثنا عشر أميرا، فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبي إنه قال كلهم من قريش". وأخرجه الإمام مسلم بروايات مشابهة، ليس فيه ما يدلنا على أن الحكم في الدولة الإسلامية ينتقل بعد وفاة رسول الله ﷺ، إلى سيدنا علي، فالحسن، فالحسين، رضي الله عنهم، ثم في تسعة من ذرية الحسين، أحدهم حي يرزق ومختف عن أنظار الناس منذ أكثر من ألف ومئتي عام.